الأزمة الاقتصادية في الأردن وأثرها في عملية التحول الديمقراطي ١٩٨٨-١٩٩٠

المدرس الدكتور دحام فرحان عبد
جامعة تكريت/ قسم التاريخ

(مُلَخَّصُ البَحث)

يعد الأردن من البلدان ذات الاقتصاد محدود الموارد، لذا فإن اعتماده على التمويل الخارجي جعل المدخلات التنموية لذلك الاقتصاد وجوانب صرف ميزانيات البلاد السنوية غير واضحة، رافقها غياب الدور الرقابي وسوء الأداء الحكومي لاسيما في رسم الاستراتيجيات الاقتصادية، الأمر الذي أدخل البلاد في أزمات اقتصادية متلاحقة، ومنها الأزمة التي حدثت بين عامي ١٩٨٨-١٩٩٠ والتي أثرت بشكل كبير في الشارع الأردني الذي سرعان ما تبلورت لديه مطالبات ساهمت بشكل واضح في إحياء مفاهيم سياسية جديدة من أهمها إعادة الانتخابات البرلمانية، وتشريع مجموعة من القوانين كانت غائبة لعدة عقود من أهمها قانون الأحزاب، وقوانين تتعلق بالأمور الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

المقدمة

يعد الأردن مقارنة مع البلاد العربية الأخرى صغيراً في مساحته التي تتجاوز ٨٩/٢٩٧ كم^{٢}، اكثرها اراضي صحراوية او بادية يتطلب استصلاحها توافر رؤوس اموال وطاقات علمية وبشرية كافية، وضعيفاً في موارده الطبيعية وامكاناته الاقتصادية الاخرى – الصناعية – التجارية، لذا بقي المحرك الاساس لعملية التنمية الاقتصادية في البلاد يأتي من الخارج، ولم يكن الاقتصاد الأردني منذ نشوء امارة شرق الأردن في عام ١٩٢١ بأحسن حالاته سوى في المدة الممتدة ما بين عامي ١٩٧٥ – ١٩٨١ وهذا لم يكن بفضل عوامل داخلية وانما نتيجة للدعم الخارجي وتحديدا المساعدات العربية التي تقلصت نتيجة لانخفاض اسعار النفط منتصف عام ١٩٨٢، الأمر الذي أثر سلباً على ذلك الاقتصاد حتى دخل مرحلة الازمة عامي ١٩٨٨-١٩٨٩، تلك الازمة التي اثرت في الاوضاع الداخلية للبلاد، الامر الذي دفع القيادة سياسية إلى بلورة مفاهيم سياسية جديدة بعضها كان غائبا عن المشهد السياسي الأردني لعقدين او اكثر.

لقد عقد الباحث عزمه على دراسة هذا الموضوع لما له من نتائج سياسية واقتصادية ساهمت بشكل كبير في تغير الاستراتيجيات الاقتصادية، واعادت الدور الرقابي للسلطة التشريعية على عملية التنمية الاقتصادية ومراقبة اعمال السلطة التنفيذية. وحتى يمكن الوصول إلى الاثار السياسية والاقتصادية التي خلفتها تلك الازمة تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة. اشتمل المبحث الاول على اعطاء موجز لاهم سمات الاقتصاد الأردني منذ نشوء الامارة عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٨٢، اما المبحث الثاني فقد تم عرض مقدمات الازمة الاقتصادية منذ ١٩٨٢ حتى تفاقمها عام ١٩٨٨، بينما تناول المبحث الثالث جوانب تفاقم الازمة خلال عامي ١٩٨٨-١٩٨٩، فيما تناول المبحث الرابع اثر تلك الازمة في الاوضاع الداخلية للبلاد، في حين عالج المبحث الخامس اثر الازمة الاقتصادية في عملية التحول الديمقراطي ١٩٨٩-١٩٩٠.

من الصعوبات التي واجهت الباحث هي قلة المصادر المتعلقة في هذا الموضوع وشحة المعلومة، الأمر الذي تطلّب مراجعة المصادر الاقتصادية المختلفة من اجل الوصول إلى ارقام دقيقة وواضحة لاسيما فيما يتعلق بجوانب ميزان المدفوعات والواردات والصادرات وغيرها من المفاهيم الاقتصادية الاخرى.

المبحث الاول

سمات الاقتصاد الأردني ١٩٢١ - ١٩٨٢

تغلب على المجتمع الأردني الصفة الزراعية والبدوية، وتعد حركة نشوء المدن والمظاهر الحضارية والمدنية حديثة عهد، وتعود اسباب ذلك إلى العوامل الجغرافية، إذ ان ٤/٥ من مساحة الأردن تشكلها البادية والصحراء والجبال الوعرة[١]، لذا بقي الاقتصاد الأردني منذ نشوء امارة شرق الأردن ١٩٢١ يعتمد اعتمادا كليا على حجم المساعدات الخارجية، فعندما كانت إيرادات الموازنة لعامي ١٩٢٢-١٩٢٣ بنحو (١٣٣) الف جنيه فلسطيني، كانت نصفها من الصادرات المحلية والنصف الاخر هي مساعدات خارجية وتحديدا من المملكة المتحدة[٢]، لذلك احتفظت عن طريق المعتمد السامي البريطاني حق الاشراف الدقيق على جميع الامور المالية في امارة شرق الأردن بالإضافة لشؤون الدفاع والامن ومما تجدر الاشارة له أن سوق الامارة بقي يعتمد الاوراق والمسكوكات النقدية الفلسطينية حتى تموز ١٩٥١ عندما تم اصدار أول دينار الأردني ليصبح منذ ذلك الوقت عملة البلاد الرسمية [٣].

وعند تتبع الايرادات العامة لإمارة شرق الأردن التي كانت تعتمد على الضرائب من الجمارك والمكوس نجد ان المعونة البريطانية كانت تزداد باضطراد، فقد بلغت أقل نسبة لها في السنتين المالية ١٩٢٧-١٩٢٨، ٥١,٩% من مجموع الواردات البالغة ٢٨٢,٠٧٣ الف جنية فلسطيني، وبلغت اعلى سنة لها في السنتين المالية ١٩٣٨-١٩٣٩ بنسبة ٧٥% من مجموع الايرادات التي بلغت ٥٢٩,٦١١ الف جنية فلسطيني في الوقت الذي بلغت فيه النفقات العامة خلال تلك السنتين، ٥٤٧,٥٤٥ الف جنية فلسطيني[٤].

لم يكن الاقتصاد الأردني افضل بعد استقلال امارة شرق الأردن عام ١٩٤٦، فقد عانى الأردن من مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة وبخاصة بعد نكبة فلسطين ١٩٤٨، إذ ازداد عدد سكان الأردن ثلاث اضعاف، ثم ازداد العبء بعد وحدة الضفتين (شرق الأردن والضفة الغربية) عام ١٩٥٠ ليبلغ عدد سكان المملكة الأردنية عام ١٩٥٢، ١,٣٢٩,٠٠٠ مليون منهم ٥٦% من سكان الضفة الغربية[٥]، رافقة زيادة في النفقات العامة من ٣,٦٧,٠٠٠ مليون جنية عام ١٩٤٩ إلى ١٠,٣٩,٠٠٠ مليون دينار أردني عام ١٩٥٥، في حين بلغت الواردات الوطنية عام ١٩٤٩،١,٥٩,٠٠٠ مليون جنية فلسطيني و ٥,٧٧,٠٠٠ مليون دينار ١٩٥٥، لذلك بلغت حجم المساعدات الاجنبية ٦٤% من مجموع الايرادات العامة عام ١٩٥٥ لسد العجز الكبير في النفقات العامة خلال تلك المدة[٦].

على الرغم من ضعف الموارد الاقتصادية في الأردن إلا ان الحكومات الأردنية المتعاقبة بدأت منذ منتصف الخمسينيات محاولات جاده لحصر الموارد الاقتصادية واستغلالها بشكل يلائم الواقع الاقتصادي للبلاد، فقد تم انشاء المجلس القومي للتخطيط في عام ١٩٥٦ [٧]،وتم وضع اولى خطط التنمية الاقتصادية عام ١٩٦٢ سميت تلك الخطة ببرنامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية ١٩٦٢-١٩٦٧، وأعيدت صياغتها في عام ١٩٦٣ بسبب التخفيض الطارئ في حجم المساعدات الخارجية للموازنة العامة، وأصبحت تسمى ببرنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤-١٩٧٠[٨]، تلك الخطة التي هدفت إلى تخفيض العجز التجاري وزيادة الدخل المحلي بسنة ٧% سنوياً، وتخفيض مستوى البطالة لأقل مستوى لها[٩].إلا ان حرب عام ١٩٦٧ حالت من دون الاستمرار في تنفيذ هذه الخطة، إذ اثرت بشكل كبير في تعطيل عجلة الاقتصاد الأردني، ثم تبعها احداث داخلية بين عامي ١٩٧٠-١٩٧١ شلت الحركة الاقتصادية في البلاد بعدما ادخلت الأردن في حصار اقتصادي داخلي عطل مفاصل التنمية الاقتصادية بشكل كبير[١٠].

وعند تتبع ميزان المدفوعات الأردني بين عامي ١٩٦٨-١٩٧٢ نجد حجم النفقات عام ١٩٦٨ كان ٨٠,٦٢ مليون دينار، بينما كانت الواردات الوطنية ٢٦,٢٧ مليون دينار، اما المساعدات الخارجية فقد بلغت ٤٣,٧٥ مليون دينار، بينما نفقات عام ١٩٧٢ فقد بلغت ٩٩,٦٣ مليون دينار في حين بلغت الواردات الوطنية ٣٨,٥٠ مليون دينار، وكان حجم المساعدات الاجنبية ٥٢,٦٣ مليون دينار[١١]، اي ان الفارق كبير في حجم النفقات والواردات، ولولا المساعدات الخارجية لما استطاع الاقتصاد الأردني النهوض بواقع البلاد أمام ذلك العجز، فمنذ عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٧٤ بلغ مجموع المساعدات الامريكية ٧٨٥,٤ مليون دولار، بينما بلغت حجم مساعدات المملكة المتحدة ٩٦,٦ مليون باوند استرليني[١٢]، وهذا ما يعني ان موازنات البلاد لم تكن لتخلوا من اهم فقراتها الا وهي المساعدات الخارجية.

بعد حالة الركود التي اصابت الاقتصاد الأردني وازدياد معدلات البطالة في بداية السبعينيات، وضعت الحكومة الأردنية خطة تنموية لثلاث سنوات ١٩٧٣-١٩٧٦ هدفت عن طريقها اعادة الثقة بالاقتصاد وزيادة الانتاج المحلي والاجمالي بمعدل ٨%[١٣]، تلتها خطة التنمية الاقتصادية للسنوات ١٩٧٦-١٩٨٠، تلك الخطة التي عدت من افضل خطط التنمية الاقتصادية، كونها نهضت بالواقع الاقتصادي للبلاد[١٤]. وقد عدت مدة السبعينيات بالعصر الذهبي للاقتصاد الأردني لاسيما بعد عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨١، إذ تزايد اجمالي الدخل القومي وازدادت معدلات النمو، وازدادت أيضاً حجم الصادرات ١٢ مرة وخاصة صادرات الفوسفات، كل ذلك كان نتيجة لزيادة حجم المساعدات العربية التي قدرت للأردن في مؤتمر القمة العربية في الرباط[١٥] عام ١٩٧٤، ومؤتمر القمة العربية في بغداد[١٦] عام ١٩٧٨، وحوالات الأردنيين العاملين في الدول العربية وبخاصة دول الخليج العربي، بعدما بلغ ما ارسله هؤلاء في عام ١٩٨١ وحدها مليار دولار، وهذا يعود ايضا إلى ارتفاع اسعار النفط مما زاد فرص العمل لاسيما في الدول العربية المنتجة له[١٧].

المبحث الثاني

مقدمات الازمة الاقتصادية ١٩٨٢-١٩٨٨

بدا واضحا من خلال موجز سمات الاقتصاد الأردني كيف كان عرضة للركود والازمات، اذ لا يملك الموارد التي تؤهله لان يكون ذا قاعدة انتاجية متنوعة وكبيرة الامر الذي جعل بقاءه وتطوره مرتبطين إلى حد كبير بحجم المساعدات الخارجية التي غالبا ما تكون من ثلاث مصادر هي كلاً من المملكة المتحدة والولايات المتحدة والدول العربية المنتجة للنفط واحيانا بعض وكالات الامم المتحدة[١٨].

بعد نجاح خطة التنمية الاقتصادية للسنوات ١٩٧٦-١٩٨٠ وضعت حكومة (مضر بدران)[١٩] خطة التنمية الاقتصادية الخمسية للسنوات ١٩٨١-١٩٨٥ بثقة عالية في امكانية تحقيق مكاسب متقدمة، بعد أن قدرت حجم الاستثمارات بما يزيد على ٣ مليارات دينار ونمو سنوي في الانتاج المحلي مقداره ١٠,٤% سنويا وزيادة في الانتاج الكلي المحلي ٤٥% في عام ١٩٨٥[٢٠]، الا ان موارد التراجع في الاداء الاقتصادي بدأت تظهر بشكل واضح وتدريجيا بعد منتصف ١٩٨٢ نتيجة لانخفاض اسعار النفط العالمية، اذ ظهرت الاثار السلبية بشكل سريع على الاقتصاد الأردني بعد انخفاض قيم المساعدات العربية وتحديدا من دول الخليج العربي المنتجة للنفط[٢١]، فقد انخفضت قيم المساعدات من ١,٢ مليار دولار عام ١٩٧٨ إلى ٣٢٢ مليون دولار عام ١٩٨٤ وحتى ذلك المبلغ تم تجزئته ولم يصل بشكل منظم[٢٢].

لقد عد الكثير من الباحثين ان انخفاض مستوى المساعدات المالية العربية للأردن من اهم اسباب الازمة الاقتصادية[٢٣]. ومن خلال الجدول التالي تبيان للمساعدات المالية العربية المدفوعة وغير المدفوعة المقررة للأردن بموجب قرارات مؤتمر قمة بغداد ١٩٧٨، اذ يظهر من خلال هذا الجدول ان ٤٥,٥% من حجم تلك المساعدات لم تصل إلى الأردن[٢٤].

جدول (١)

الدولة	المبالغ المقررة بالمليون دولار	المبالغ المدفوعة	المبالغ غير المدفوعة
السعودية	٣٥٧١,٤	٣٥٧١,٤	
العراق	١٨٥٧,١	٧٠١,٣	١١٥٥,٨
ليبيا	١٩٦٤,٣	---	١٩٦٤,٣
الكويت	١٩٦٤,٣	١٢٦٥,٨	٦٩٨,٥
الامارات العربية	١٤٢٨,٦	٨٤٠	٥٨٨,٦
الجزائر	٨٩٢,٩	٨٩,٣	٨٠٣,٦
قطر	٨٢١,٤	٣٤٢,٦	٤٧٨,٦
المجموع	١٢٥٠٠	٦٨١٠,٤	٥٦٨٩,٦

وكان لرجوع الكثير من الأيدي العاملة التي كانت تعمل في دول الخليج العربي وتحديداً مهندسين وموظفي بنوك وحرفيين الأثر الكبير في انخفاض معدلات الحوالات المالية بشكل كبير، فبعد أن كانت في عام ١٩٧٩ تشكل ما نسبته ٧٥%

هبطت بين عامي ١٩٨٤-١٩٨٦ إلى ٤٦% حتى وصلت في عام ١٩٨٨ إلى ٣٨%[٢٥]، رافق ذلك ارتفاع في معدلات البطالة، فبعد ان كانت لا تتجاوز ٤,٥% في عام ١٩٨١ اخذت بالارتفاع المستمر منذ اواخر عام ١٩٨٢ حتى وصلت في أواخر عام ١٩٨٧ إلى ١٦,٦[٢٦].

ومن الاسباب الاخرى التي ادت إلى تفاقم الازمة هو هبوط قيم الانتاج الزراعي بسبب مواسم الجفاف بين عامي ١٩٨٢-١٩٨٤، والتقلبات الحادة التي شهدتها اسعار الصادرات الأردنية كالفوسفات[٢٧]، وهذا ما اثر سلبا في الناتج المحلي لاسيما بعد انخفاض معدلات تراكم رأس المال، والنظرة التشاؤمية في قطاع رجال الاعمال. وفي الجدول التالي تبيان معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بين الاعوام ١٩٨٤-١٩٨٨[٢٨].

جدول (٢)

السنة	معدل نمو الناتج الحقيقي الاجمالي
١٩٨٤	%٨,١
١٩٨٥	%٨,٤
١٩٨٦	%٧,٢
١٩٨٧	%٣,٥
١٩٨٨	%١,٢

لقد ادى اتجاه جزء مهم من الطلب المحلي على المستوردات إلى ايجاد فارق كبير في نسبة المستوردات والصادرات، رافقه زيادة في معدلات النفقات وهذا ما أدى إلى عجز مالي كبير اخذ بالازدياد منذ عام ١٩٨٣ وصولا إلى عام ١٩٨٨[٢٩]. وفي الجدول التالي تبيان للفوارق في نسبة المستوردات والصادرات إلى الناتج المحلي منذ عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٨٨[٣٠].

جدول (٣)

السنة	سنة المستوردات إلى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي
١٩٨٤	% ٧٨,٣	%٣٤,٩
١٩٨٥	%٧٦,٣	% ٣٧,٢
١٩٨٦	%٥٦,٧	%٢٩,٧
١٩٨٧	%٦١	%٣١,٢
١٩٨٨	%٦٨,٥	%٤٠,٤

ومن الاسباب التي لا تقل اهمية عما ذكر هي سياسة الحكومات التي تحملت مسؤولية الحكم خلال الاعوام ١٩٨٢-١٩٨٨، فقد اتبعت سياسة تأجيل الاجراءات الضرورية على امل ان تقوم الدول العربية بالوفاء بالتزاماتها لهذا لجأت إلى القروض الخارجية واخذت الديون تتراكم مع فوائدها[٣١] على الرغم من خطط التنمية ومنها خطة التنمية الخمسية ١٩٨٦-١٩٩٠، تلك الخطة التي عكست الواقع الاقتصادي المتردي اذ لم تتوقع ان يبلغ الناتج المحلي اكثر من ٥%[٣٢]، صاحبها عدم اتباع البنك المركزي الأردني خلال الاعوام ١٩٨٣-١٩٨٨ سياسة مرنة تجاه سعر اعادة الخصم كونه يعود بالدرجة الاساس إلى قلة طلب البنوك التجارية على القروض من البنك المركزي الأردني لارتفاع نسبة السيولة لديها، كون سعر اعادة الخصم يتحدد تبعا لطلب وعرض السيولة داخل الاقتصاد الوطني [٣٣].

ومن اخطاء البنك المركزي الأردني ايضا والتي عدت من اسباب الازمة الاقتصادية المهمة، هو الابقاء على اسعار الفائدة مرتفعة خوفا من انهيار سعر صرف الدينار، وهروب رأس المال إلى الخارج، فبعد ان كان معدل الفائدة الحقيقي في عام ١٩٨٠، -٢,٦٨% اصبح عام ١٩٨٤، ٠,٨٦%، و٧,٠٧% في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩[٣٤]، يضاف لها تناقص نسبة غطاء الدينار من الذهب والعملات الاجنبية لدى البنك المركزي، فبعد ان كانت نسبة الغطاء ١٠٢,٩% في عام ١٩٨١، اخذت تتراجع تدريجيا منذ عام ١٩٨٢ حتى وصلت إلى ادنى مستوى لها في عام ١٩٨٨ اي ما نسبته ١٥,٠% [٣٥].

يتضح مما سبق ان الازمة الاقتصادية التي اصابت الاقتصاد الأردني لم تكن وليدة اللحظة بل نتيجة تراكمات اقتصادية مختلفة من اهمها توقف الدعم الخارجي وغياب الرقابة المالية، واتباع سياسات اقتصادية خاطئة نجمت عن عدم مسؤولية وادراك حكومي بحجم المشكلة، الامر الذي جعل الازمة تبلغ ذروتها في عامي ١٩٨٨-١٩٨٩.

المبحث الثالث

الأزمة الاقتصادية تبلغ ذروتها عامي ١٩٨٨-١٩٨٩

بعد الاختلالات الكبيرة التي عانى منها الاقتصاد الأردني منذ عام ١٩٨٢ دخل مرحلة الازمة الحقيقية عام ١٩٨٨، وكان لهبوط الاسهم العالمية بشكل مفاجئ وسريع في نهاية عام ١٩٨٧ وتوقعات مشابهة لعام ١٩٨٨ الاثر الكبير في اقتصاديات الدول النامية لا سيما الأردن الذي كان يعتمد على الاسواق الدولية سواء من ناحية الاستيراد او التصدير بسبب النقص الكبير في موارده الطبيعية[٣٦].

إلا ان النكسة الحقيقية التي اصابت ذلك الاقتصاد هي عندما تم ايقاف الدول العربية لمعوناتها للأردن بشكل كامل في اوائل عام ١٩٨٨، تلك المعونات التي اقرها مؤتمر قمة بغداد عام ١٩٧٨ ولمدة عشر سنوات[٣٧].

كذلك كان لإعلان الملك حسين في تموز ١٩٨٨ فك الارتباط بين الضفتين الشرقية والغربية سببا مهما في استفحال الازمة خصوصا عندما عمد الكثير من التجار الفلسطينيين والمستثمرين إلى سحب اموالهم من الأردن، كما توقف العمال الأردنيين من اصل فلسطيني الذين كانوا يعملون خارج البلاد من ارسال اموالهم إلى الأردن[٣٨].

وقد عدَّ رئيس الوزراء الأردني الأسبق زيد الرفاعي[٣٩] مسألة فك الارتباط القانوني بين الضفتين الغربية والشرقية الذي عقد عام ١٩٥٠ إجراءً اضطرارياً لعدم قدرة الأردن على الإيفاء بالتزاماته المالية نتيجة لتداعيات الأزمة الاقتصادية، على الرغم من الاستفادة من رؤوس الأموال الفلسطينية والأيدي العاملة التي كانت تعمل في الخارج[٤٠].

وكان لإنهاء الحرب العراقية الايرانية دور ايضا، اذ عدت من مصادر الدخل الأردني بين الاعوام ١٩٨٠-١٩٨٨ جراء استخدام العراق لميناء العقبة، فقد بلغت ديون الأردن على العراق ٨٣٥ مليون دولار عند انتهاء الحرب[٤١]، وكان لارتفاع حجم المديونية الخارجية في نهاية ١٩٨٨ واوائل عام ١٩٨٩ دورا كبيرا في تفاقم الازمة الاقتصادية، إذ وصلت حتى شهر شباط ١٩٨٩ إلى ٦ مليار دولار ونصف المليار اي ما يعادل ٢٠٠ بالمئة من حجم الانتاج المحلي، رافقها عدم قدرة الأردن عن تسديد فوائد تلك الديون التي وصلت فقط لعام ١٩٨٩،١,٢١ مليار دولار[٤٢]، بالمقابل لم يقدم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للأردن سوى ٢٧٥ مليون دولار خلال عامي ١٩٨٨-١٩٨٩ كإقراض اضطراري[٤٣].

لقد اخذت احتياطات الأردن من العملات الاجنبية بالانخفاض إلى حد كبير بحيث وصل احتياطيات البنك المركزي الأردني من الارصدة والعملات الاجنبية إلى ما قيمته ٢٠مليون دينار أردني فقط[٤٤]، صاحبها ازدياد ظاهرة هروب رأس المال إلى الخارج وبالذات عمليات تهريب العملات الاجنبية، إذ اصبحت هناك زيادة في عرض الدينار الأردني الذي وصل إلى اسوء حالاته بعد منتصف ١٩٨٨ والنصف الاول من عام ١٩٨٩ وهذا ما اوجد فوضى وإرباكاً كبيرين في السوق المصرفي الأردني[٤٥]، فضلاً عن ذلك انخفاض الصادرات الأردنية إلى حد كبير، إذ بدأ ميزان المدفوعات يواجه عجزا تجاريا والسبب في ذلك يعود إلى زيادة في النفقات

وقلة الواردات الوطنية والمساعدات الخارجية، لهذا بدأت الموازنة العامة تعاني من مشكلة تمويل العجز الذي وصل في عامي ١٩٨٨-١٩٨٩ إلى اكثر من ٢٤% من الناتج المحلي[٤٦]، رافقه ارتفاع في معدلات التضخم بحيث وصلت في عامي ١٩٨٨-١٩٨٩ ما بين ٨,٥% و٢٥,٨% بعد ان كانت في عام ١٩٨٢ لا تتعدى ٣,٢%[٤٧]. وفي الجدول التالي توضيح الميزان المدفوعات الأردني بين الأعوام ١٩٨٢-١٩٨٩ بالمليون دولار[٤٨].

جدول (٤)

العام	النفقات	الواردات الوطنية	المساعدات الخارجية	المجموع	العجز المالي
١٩٨٢	٧٦٥,٠	٣٣٨,٠	٣٩١,٠	٧٢٩,٠	٣٦٠
١٩٨٣	٧٠٩,٧	٤٠٣,٥	٢٧٧,٢	٦٨١,٣	٢٨,٤٠
١٩٨٤	٦٦٣,١	٤١٥,٠	١٠٦,١	٥٢١,١	١٤٢,٠٠
١٩٨٥	٧٤٠,٤	٤٤٠,٨	١٨٧,٨	٦٢٨,٦	١١١,٨٠
١٩٨٧	٩٦٥,٢	٥٤٩,٣	١٢٧,٥	٦٧٦,٨	٢٨٩,٠٠
١٩٨٨	١٠٥٤,٠	٥٦٥,٩	١٥٥,٤	٧٢١,٣	٣٣٢,٧٠
١٩٨٩	١١٠٢,٣	٥٩٣,٨	٢٦١,٧	٨٥٥,٥	٢٤٦,٨٠

على الرغم من كل ما سبق ذكره من اسباب واشكالات اقتصادية ادت إلى تفاقم الوضع الاقتصادي في الأردن خلال عامي ١٩٨٨-١٩٨٩ الا ان العديد من المؤرخين والباحثين في الشأن الأردني عدوا تراكم الديون خلال مدة السبعينيات والثمانينات من القرن العشرين وغياب الرقابة التشريعية على الحياة السياسية وهيمنت السلطة التنفيذية على كل مفاصل البلاد السياسية والاقتصادية لا سيما بعد ان حكمت البلاد في احكام عرفية غابت معها المسالة الشعبية (السلطة التشريعية) منذ ١٩٧٦، وبذرت الاموال واتبعت سياسات اقتصادية خاطئة ومشوشة كل ذلك ادى إلى تفاقم الازمة حتى وصلت إلى ما وصلت اليه في عامي ١٩٨٨-١٩٨٩[٤٩]، بينما عدَّ رئيس الوزراء الأردني الأسبق زيد الرفاعي سبب الأزمة الاقتصادية هو افتقار الأردن إلى الثروات المهمة كالنفط، وسيطرة رؤوس الأموال الخارجية، وتراكم الديون، وازدياد فوائدها نتيجة للعجز المستمر في موازنات البلاد خلال عقود الستينات والسبعينيات والثمانينيات[٥٠].

ويبدو ان عامل المساعدات الخارجية الذي كان ولا يزال من الفقرات المهمة لموازنات البلاد -بعد ان كان عامل بناء للاقتصاد الأردني- أصبح معول هدم

بعدما تم قطع تلك المساعدات لاسيما العربية منها، لدرجة أنها اثرت حتى على سياسات الحكومات الأردنية التي أجّلت الحلول الاقتصادية على امل ان تصل تلك المساعدات في الوقت المناسب، وهذا الذي لم يحدث، حتى وصلت الازمة إلى الحد الذي خرجت به عن السيطرة.

المبحث الرابع

إجراءات الحكومة الاقتصادية واثرها في الاوضاع الداخلية

بدأت اولى الاجراءات الاقتصادية في شباط ١٩٨٨ عندما اتفقت الحكومة الأردنية مع صندوق النقد الدولي على تبني اصلاح اقتصادي تضمن زيادة الانتاج، وتقليص الواردات وتقليل النفقات، وتقليل الاعانات وتجميد خطة التنمية للسنوات ١٩٨٦-١٩٩٠، تلك الاجراءات التي اثرت بشكل كبير على حياة المواطن البسيط(٥١).

وعندما بدأ واضحاً ان الازمة وصلت إلى الحد الذي لا يمكن تجاوزه، اتخذت الحكومة في العاشر من تشرين الاول ١٩٨٨ الخطوة الحاسمة -بحسب رأي المختصين- بعدما قررت تعويم الدينار، الأمر الذي جعل سعر صرف الدينار يأخذ بالهبوط تدريجياً من ٣٨٠ فلس للدولار الواحد إلى ٥٤٠ فلس ثم ٧٠٠,٧ فلس وهو هبوط اصاب خزينة الدولة واصاب مدخرات المواطنين على حد سواء(٥٢).

كذلك كان لانخفاض الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي الأردني في اواخر ١٩٨٨ أثره في زيادة الإجراءات الحكومية التي زادت الازمة تعقيداً، كون تلك الاحتياطيات لها دور في تحقيق سعر صرف مناسب بعض النظر عن كونه سعر صرف ثابت أو عائم(٥٣)، ثم ما لبث ان اتبع مجلس الوزراء الأردني في الخامس من تشرين الثاني ١٩٨٨ عدة اجراءات ساهمت في إرباك الأوضاع الداخلية من اهمها خفض الاتفاق العام وترشيده، ومنع استيراد السيارات والثلاجات واجهزة التلفزيون والفيديو والاثاث، ورفع الرسوم الكمركية على السلع غير الأساسية، ورفع ضريبة المغادرون خارج البلاد(٥٤).

وبعد ان استمرت الازمة الاقتصادية والمالية في الالتفاف حول قوت المواطن البسيط لاسيما بعد ان ازدادت اسعار المواد التموينية الرئيسة مثل الخبز، استمرت الحكومة في اتباع سياسات اقتصادية في معظمها شكلت عامل ضغط وتصعيد اللازمة، ففي منتصف كانون الثاني من عام ١٩٨٩ اتبعت الحكومة الأردنية برنامج التصحيح الاقتصادي بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي الذي لم يكن يحمل في طياته حلولا سريعة ومناسبة(٥٥)، إذ تضمن هذا البرنامج فرض رسوما جديدة

على السلع المستوردة تراوحت ما بين ٢٠-٣٠% لاسيما السلع والمواد الاستهلاكية[٥٦]. وفي الخامس عشر من شباط عام ١٩٨٩ حددت الحكومة سعر صرف الدينار لدى البنك المركزي والبنوك التجارية الاخرى الامر الذي ادى إلى انخفاض سعر صرف الدينار إلى ١٣% بعد ان انخفض في نهاية عام ١٩٨٨ إلى ٣٠%، وفرضت القيود على الموازنة العامة، واوقفت اي زيادة على الرواتب، وجمدت النفقات العسكرية، ورفعت القيود التي فرضتها على الواردات[٥٧].

وما زاد من الامر تعقيداً وسوءً هو اعلان الحكومة أيضاً في الخامس والعشرين من اذار ١٩٨٩ عزمها عن جدولة الديون الخارجية، تلك الخطوة التي فهمها الشارع الأردني ان هذا يعني بالضرورة مزيدا من الاجراءات والتقشف، كما تسربت معلومات إلى عامة الشعب مفادها ان الحكومة عازمة على الغاء الدعم عن بعض السلع الاساسية كالخبز والسكر والرز[٥٨].

ثم جاءت اللحظة التي حسمت موقف الشارع الأردني الذي ظل حبيس الاوضاع الاقتصادية منذ اواخر عام ١٩٨٢ وحتى الاجراءات الحكومية التي لم تنصف الطبقتين المتوسطة والفقيرة، عندما قررت الحكومة في الخامس عشر من نيسان ١٩٨٩ رفع اسعار المحروقات والسلع الاساسية بنسب تراوحت ما بين ١٠-٥٠%، اذ هدفت تلك الاجراءات إلى توفير ٧٠ مليون دولار لدعم ميزانية الدولة[٥٩]، كذلك رفعت اسعار الحليب والخبز والرز والسكر والمشتقات النفطية بنسب تراوحت ما بين ١١-٢٣%، ورفعت اسعار الزيت إلى ٢٥%، وكان للمشروبات الغازية والروحية نصيبها ايضا، وقد هدفت الحكومة من تلك الاجراءات توفير مبلغ ١٢٠ مليون دولار لدعم ميزانية الدولة ايضا[٦٠].

لقد عدت إجراءات الحكومة تلك بمثابة شعلة النار التي احرقت الاوضاع الداخلية، فبعد ان ارتفعت البطالة في البلاد بحيث وصلت حتى اذار ١٩٨٩، ١٨,٥% مجموع سكان البلاد البالغ عددهم في ذلك الوقت ٣,١٠٠,٠٠٠ مليون نسمة[٦١]، تلك النسبة التي شكَّل سائقي الشاحنات نصيبا منها لاسيما اهل الجنوب الذين كانوا ينقلون البضائع من ميناء العقبة إلى العراق ابان الحرب العراقية – الايرانية، هؤلاء الذين تضررت اعمالهم بعد انتهاء الحرب[٦٢]، وتوقفت بشكل شبه تام بعد قرار الحكومة رفع اسعار المحروقات، الامر الذي دفع عدد منهم إلى الاحتجاج، وسرعان ما التف حولهم كل من تضررت أوضاعهم بسبب الاجراءات الحكومية، ولم يلبث الاحتجاج حتى تحول إلى مظاهره عارمة، واعمال عنف، وتخريب طالت العيادات الصحية والمدارس والمؤسسات الاستهلاكية وامتدت تلك الاعمال لتشمل

مدن الجنوب مثل الكرك والطفيلة والمزار الجنوبي حتى وصلت السلط[٦٣]، وقد قدرت بعض الاحصاءات في الايام الثلاثة الاولى للمظاهرات مقتل عدة اشخاص واصابة العشرات بجراح من بينهم عدد من رجال الامن[٦٤]، وفي نهاية الاحداث التي امتدت لثمانية ايام كانت الحصيلة النهاية مقتل ثمانية اشخاص واصابة مائة شخص ببينهم رجال امن، وخسارة في مؤسسات الدولة قدرت بملايين الدولارات[٦٥].

المبحث الخامس

اثر الأزمة الاقتصادية في عملية التحول الديمقراطي ١٩٨٩-١٩٩٠

بعد ان تحولت حركة الاحتجاج إلى مظاهرات شاركت فيها فئات المجتمع المختلفة وتحولت من الاحتجاج على رفع الاسعار إلى انتفاضة مدنية واسعة اتسمت مطالبها بالاقتصادية تارة والسياسية تارة اخرى، وقد تم ذلك من خلال اجتماع شعبي ضم النخب والشخصيات الجنوبية في غرفة التجارة في محافظة معان في التاسع عشر من نيسان ١٩٨٩، اذ بلور المجتمعون مطالبهم في مذكره قدموها إلى القيادات السياسية في المحافظات الجنوبية تضمنت الآتي[٦٦]:

١- ضرورة استقالة الحكومة

٢- تاليف حكومة وطنية قادرة على تحمل المسؤولية

٣- محاسبة المسؤولين عن الفساد واختلاس المال العام

٤- الغاء قرارات ورفع الاسعار

٥- اجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة والغاء قانون الانتخاب الحالي

٦- التضامن الكامل مع الانتفاضة الفلسطينية ومع نضال الشعب الفلسطيني

لم تهدأ الاوضاع في الأردن الا بعد عودة (الملك حسين)[٦٧] في الثالث والعشرين من نيسان ١٩٨٩ من زيارة رسمية له في واشنطن، وبعيد وصوله القى خطابا بين من خلاله مواطن الخلل التي اوصلت البلاد إلى هذه المرحلة جاء فيه: **((ان انشاء البنية التحتية وبناء القوات المسلحة هما اللذان اوجبا على الأردن الاقتراض، وان تعهد بعض الدول العربية بتقديم معونات مالية هو الذي شجعنا على الاقتراض، ثم كان عدم الوفاء بالتعهدات هو السبب في المديونية، وان هذه الاحداث اوجبت مراجعة اسباب ما حدث واستخلاص النتائج والعبر، وان الأردن سوف يتجه إلى اصلاحات كبيرة من أهمها اجراء الانتخابات النيابية))**[٦٨].

ويبدو ان القيادة السياسية الأردنية ايقنت ان مواجهة تلك الاحتجاجات بالقوة سوف يعقد الازمة، لذا لم يكن هناك مناص من اللجوء إلى الحلول السياسية المتضمنة

استئناف الحياة البرلمانية وتغير الواقع السياسي برمته نزولا عند رغبة الجماهير التي استثمرت الازمة الاقتصادية وربطت مطالبها السياسية بإنهاء المظاهرات.

بدأ الأردن اولى خطوات التغير نحو المسيرة الديمقراطية الجديدة في الرابع والعشرين من نيسان عندما اطاح الملك حسين بحكومة زيد الرفاعي التي عدت اطول حكومة في تاريخ البلاد منذ استقلالها، تلك الحكومة التي استمرت لأربع سنوات متتالية، وقد عدت تلك الخطوة تتنازلا سياسيا كبيرا من قبل الملك حسين لصالح الجماهير(٦٩).

ثم جاءت الخطوة التالية عندما وجه الملك حسين بتشكيل حكومة انتقالية برئاسة الشريف زيد بن شاكر(٧٠) في السابع والعشرين من نيسان ١٩٨٩، تلك الحكومة التي وعدت بأحداث اصلاحات سياسية واقتصادية وادارية من اهمها اجراء انتخابات برلمانية في نهاية العام(٧١). وقد سبق اجراء الانتخابات البرلمانية، تعديل قانون الانتخابات في الثامن من تموز ١٩٨٩، إذ تم اضافة مقاعد برلمانية جديدة وزعت على تجمعات سكانية شملت عمان والزرقاء واربد والمفرق والبلقاء(٧٢).

بعد ان تكاملت كل عناصر التحول الديمقراطي، تم اجراء الانتخابات البرلمانية في الثامن من تشرين الثاني ١٩٨٩، تلك الانتخابات التي لم تجري في المملكة الأردنية الهاشمية من ٢٢ عاما اي منذ عام ١٩٦٧، والتي تمخض عنها انتخاب مجلس النواب الحادي عشر(٧٣).

ومن الجدير بالذكر ان الكثير من الاحزاب السياسية شاركت في تلك الانتخابات حتى التي لم تكن تتمتع بالشرعية القانونية و تم تعطيل الفقرة الموجودة في قوانين الانتخابات السابقة التي كانت تمنع ترشيح من حوكموا بالجرائم السياسية(٧٤). وقد حصلت الاحزاب التي كانت سابقا ممنوعة من المشاركة في الانتخابات على ما يقارب ٢٩ مقعدا في المجلس الجديد من مجموع المرشحين الذين بلغ عددهم ٦٤٧ مرشحا بمعدل تنافسي عام بلغ ٨,٢ مرشح لكل مقعد(٧٥).

وقد بلغت نسبة المشاركة في عملية الاختراع ٦٣,٢% من مجموع سكان البلاد(٧٦)، وهذا ما اعطى المرحلة الديمقراطية الجديدة صفة المشاركة الحرة نسبيا بعدما كانت الانتخابات السابقة يشوبها الكثير من علامات الاستفهام، لاسيما عندما شارك العنصر النسوي في هذه الانتخابات بعدما خاضت اثنتا عشر إمراه، لكن لم تحظ اي منهن بالفوز لأسباب عديدة من اهمها التحفظ العشائري، وضعف الثقة بقدرتها على اتخاذ القرارات السياسية(٧٧).

وعند اعلان النتائج في العاشر من تشرين الثاني ١٩٨٩ تبين فوز نواب من مختلف المنابت والاصول والتوجهات والعقائد السياسية بين مستقلين واخوان مسلمين ومنتسبي منظمات فلسطينية متطرفة وشيوعيين وأردنيين من اصل فلسطيني[٧٨]، فقد حصل الاخوان المسلمين والمستقلين الاسلاميين على ٣٤ مقعدا، وحصل اصحاب الاتجاه القومي واليساري على ١٣ مقعدا، بينما حصل ذوي التوجهات التقليدية المحافظة على ٢٢ مقعدا والمستقلين على ١١ مقعدا[٧٩].

كلف الملك حسين –على ضوء نتائج الانتخابات– رئيس الوزراء الاسبق مضر بدران في الرابع من كانون الاول ١٩٨٩ تشكيل الحكومة التي نالت الثقة البرلمان في الثاني من كانون الثاني ١٩٩٠[٨٠]، بعد ان تعهدت بتعميق الديمقراطية واعادة النظر في كافة القوانين التي تمس الحريات وتعديلها بصورة تتناسب والنهج الديمقراطي الجديد، ووعدت بالنظر في السياسات الاقتصادية، وخطط التنمية الاقتصادية، ومعالجة المديونية، واعادة الثقة بالدينار الأردني، والنظر في القوانين التي تمس قوت المواطن البسيط، وتشجيع الاستثمارات الخارجية[٨١].

اتفقت جل المصادر المعاصرة على ان الازمة الاقتصادية خلال عامي ١٩٨٨–١٩٨٩ كانت سببا مباشرا في عملية التغير الديمقراطي، يضاف لها اسباب سياسية واجتماعية ايضا، لكن اختلف الباحثين في رؤيتهم للديمقراطية الجديدة، فمنهم من عدها ديمقراطية الدفاع لأنها جاءت نتيجة احداث الجنوب[٨٢]، بينما عد البعض الاخر الديمقراطية في الأردن بعد انتخابات ١٩٨٩ عملية سياسية اكثر منها خيارا إيديولوجيا من أجل التوافق مع التوجه الدولي ومحاولة المحافظة على الدور الاقليمي لا أكثر[٨٣]، فيما رأى البعض الاخر ان عهدا ديمقراطيا جديدا بدأ في الأردن تمثل بإجراءات انتخابات نزيهة بشهادة المعارضة انتجت برلمانا اخذ على عاتقه منح الثقة لحكومة اصدرت الميثاق الوطني الأردني لعام ١٩٩٠ الذي التقى عليه الشعب، والغى الاحكام العرفية، واستطاع هذا البرلمان ايضا من اقرار قانون الاحزاب الأردني الجديد العام ١٩٩٢ الذي عد من افضل انجازات مجلس النواب الحادي عشر بعد تجميد الحياة الحزبية في المملكة الأردنية منذ عام ١٩٥٧[٨٤].

وبذا نستطيع القول ان ما حدث من انفراج ديمقراطي في عام ١٩٨٩ لم يكن الا انفراجا اضطراريا او ما يمكن ان نسميه (ديمقراطية اجبارية) كونها فرضت نتيجة احداث نيسان ١٩٨٩، اذ لم يكن امام القيادة السياسية الأردنية خيارا. سوى الحلول السياسية لدرجة انها رفعت القيود القانونية والسياسية عن الاشخاص والاحزاب، والسبب في ذلك يعود إلى ان الحلول الاقتصادية لمواجهة الأزمة كانت غائبة وغير

سريعة، لذا انطلقت الاحتجاجات وتطورت وانتشرت بسرعة، وما احرج النظام السياسي الأردني اكثر هو ان هذه الاحتجاجات انطلقت من رقعة جغرافية في الأردن معروفة بولائها لهذا النظام الا وهي الجنوب الأردني، لذا كان عليها احتواء الأزمة بحلول سياسية كانت من ضمن المطالب الرئيسية للجماهير.

الخاتمة

لقد اتسم الاقتصاد الأردني منذ نشاءته بمحدودية الحجم، حيث تركزت اهم خصائصه في نقص الموارد الطبيعية قلة المياه وضعف الاستثمار، والاعتماد على المساعدات والاعانات الخارجية التي اتسمت بعدم الثبات، ويمكن اجمال اهم خصائص الاقتصاد الأردني التي شكلت عوامل ضغط سببت تلك الازمة والازمات المتلاحقة:

١- نقص المواد الخام والموارد الطبيعية اذ يعد الأردن افقر بلدان الشرق الاوسط من حيث الموارد الطبيعية.

٢- تأثر الاقتصاد الأردني باقتصاديات الاقطار العربية المجاورة وارتباطه بالمتغيرات السياسية والاقتصادية لا سيما التي تمثل عصب السوق الرئيسي لصادراته المحدودة ولعمالته التي تعد من الموارد الرئيسة في جلب العملة الاجنبية.

٣- توجه جزء كبير من الموارد المالية والمداخلات الاقتصادية نحو التسليح لتلبية الاحتياجات الامنية والدفاعية الامر الذي شكل قيدا على توجيه الموارد الاقتصادية وحتى القروض نحو تحفيز التنمية الاقتصادية.

٤- غياب الدور الرقابي والتشريعي في محاسبة الجهة التنفيذية المسؤولة عن استلام الاموال سواء لقروض او المساعدات، ومعرفة البرامج التي تتم من خلالها صرف تلك المبالغ.

عندما حاولت الحكومة معالجة الاثار التي نجمت عن الازمة خرجت الاوضاع عن السيطرة كون الحلول جاءت متأخرة، وكانت في معظمها على حساب قوت الطبقة الغالبة التي تشكل ما نسبته اكثر من ٧٠% من سكان البلاد منهم الموظفين والعمال والفلاحين، لهذا كان لتلك الازمة دور كبير في اعادة رسم وتغيير الحياة السياسية بحيث تمت صياغتها بالشكل الذي يبلي طموحات الجماهير، لهذا اتجهت العملية الديمقراطية الجديدة في مسارات مهمة من أهمها اجراء انتخابات مجلس النواب ١٩٨٩، وتوقيع الميثاق الوطني ١٩٩٠، واقرار قانون الاحزاب ١٩٩٢، واشراك السلطة التشريعية في العملية الاستراتيجية الاقتصادية بعد غياب دام العقدين من الزمن.

المصادر والمراجع

١- عبد المجيد الشناق، تاريخ الأردن وحضارته، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، ط٤، ٢٠١٢ ص٢٣.

٢- وديع شرايحة، سياسات التكيف والاصلاح الاقتصادي وآثارها الاقتصادية في الأردن، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، ١٩٩٣، ص١؛ مصطفى حمارنه، الاقتصاد الأردني المشكلات والافاق، مركز الدراسات الاستراتيجية-الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٤، ص١١-١٢.

٣- اكرم صبيح، التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية-دراسة تطبيقية لتجربة الأردن، كلية الاقتصاد-جامعة القاهرة، ١٩٨٠، ص٢٩٥؛ محمد احمد الصلاح، الادارة في امارة شرق الأردن ١٩٢١-١٩٤٦، دار الملاحي للنشر، اربد، ١٩٨٤، ص٢٨٠.

٤- راكان حمد سليمان جدور، مجمع إمارة شرق الأردن ١٩٢١-١٩٤٦، دراسة اجتماعية-اقتصادية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب-جامعة اليرموك، أربد، ١٩٩٥، ص٢٩٥-٢٩٦.

٥- عبد المجيد الشناق، المصدر السابق، ص٢٤٦.

٦- الوثائق الأردنية، دائرة الاحصاءات العامة في الأردن، النشرة الاحصائية السنوية، عمان، ايلول ١٩٩٧ عدد ٤٧، ص٤٦١.

٧- احمد عبد الرحيم الخلايلة، الاستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية جذورها - حاضرها - مستقبلها، عمان، ١٩٨٨، ص٣٦٥.

٨- خالد أمين عبد الله، استراتيجيات التنمية في الأردن، مؤتمر الاقتصاد الأردني المشكلات والافاق، حزيران ١٩٩٣، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، ص٥٨.

٩- الوثائق الأردنية، دائرة المطبوعات والنشر العامة، مسيرة التنمية في الأردن، مطابع دار الشعب عمان، ١٩٧٩، ص١١.

١٠- منيب ماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٥٨-١٩٩٥، ج٢، ط١، ١٩٩٦، عمان، ص٣٨٩-٣٩٠.

١١- عبد المجيد الشناق، المصدر السابق، ص٢٤٨.

١٢- المصدر نفسه، ص٢٤٨-٢٤٩.

13- Marius Hass: Hasseins koenigreich ,Muenchen 1975.s, 160.

١٤- سمو الامير الحسن بن طلال، الاقتصاد الأردني - الواقع والتحديات، كلية الحرب الملكية الأردنية، عمان، ١٩٨٧، ص ١٥.

١٥- مؤتمر قمة الرباط: هو المؤتمر الذ عقد في الرباط في المغرب العربي جمع رؤساء الدول العربية، وتم من خلاله مناقشة القضايا المهمة ومن أهمها القضية الفلسطينية، وتم تخصيص مبالغ لدول المواجهة والصمود ومنها الأردن الذي حصل على مساعدات عربية. للمزيد من التفاصيل ينظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٤، كلية الآداب والعلوم-الجامعة الأمريكية، مؤتمر قمة الرباط لعام ١٩٧٤، بيروت، رقم الوثيقة ٣٠١، ص٥٥١.

١٦- مؤتمر قمة بغداد: هو المؤتمر الذي عقد في بغداد نتيجة لتداعيات اتفاقيات كامب ديفيد والذي دعت لعقده القيادة السياسية العراقية، وقد تم تخصيص مبالغ مالية لدول المواجهة والصمود –ومنها الأردن- الذي حصل على دعم مالي مدة (١٠) سنوات ينتهي في عام ١٩٨٨. ينظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٨، المصدر السابق، وثيقة رقم ٣٣٩، ص٦٦٧.

١٧- الوثائق الأردنية، دائرة المطبوعات والنشر، مسيرة التنمية في الأردن، خطة التنمية الاقتصادية ١٩٧٦، ١٩٨٠، عمان، ١٩٨١، ص٧٦-٨٠.

١٨- موسى وماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج٢، المصدر السابق، ص٥١١؛ وزير الصناعة والتجارة الأردني، الاستراتيجية الوطنية، كلية الحرب الملكية الأردنية. عمان، ١٩٩١، ص٢٧.

19- Bichara Khader; The Economy Derelopment of Jordan (London & others: Croon ltelm, 1986, p. 18).

٢٠- مضر بدران، ولد في جرش في الأردن ١٩٣٤ حصل على شهادة الليانس في الحقوق من جامعة دمشق ١٩٥٦، اصبح مديرا المخابرات ١٩٦٨ ثم وزيرا للتربية والتعليم ١٩٧٤، شكل عدة حقب وزارية من ١٩٧٦-١٩٧٩ ومن ١٩٨٠-١٩٨٤. لمزيد من التفاصيل ينظر رشيد ابو غيدا وعدنان بعيون من هو، الأردن، ١٩٩٠، ص١٢.

٢١- الوثائق الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية، المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١- ١٩٨٥، عمان، ص٢٥-٣١.

٢٢- سهم عناد النوايبة، القرارات الاستراتيجية في السياسة الخارجية الأردنية في عمان ١٩٧٠-١٩٩٩ رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا-الجامعة الأردنية، ٢٠١٠، ص٦٤.

٢٣- ناصر طبوب، السياسة الخارجية الأردنية والبحث عن السلام، مطبعة القبس، عمان، ١٩٩٤، ص١٤٠-١٤١.

٢٤- رائد احمد الهياجنة، الحياة السياسية في الأردن ١٩٧٣-١٩٨٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب-جامعة اليرموك، أربد، ٢٠٠٨، ص٧٩.

٢٥- علي محافظة الديمقراطية المقيدة حالة الأردن ١٩٨٩-١٩٩٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص٢٠.

٢٦- غيث عاصي مسعد، دور البنك المركزي الأردني في معالجة المشاكل الاقتصادية في الأردن للفترة ١٩٨٤-١٩٩٤ رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد-جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص٦٨.

٢٧- المصدر نفسه، ص٦٢.

٢٨- فوائد فائق، السياسة الخارجية الأردنية - دراسة في المتغيرات المؤثرة في صناعة القرار، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، بغداد، ١٩٨٨، ص٥٣-٥٤.

٢٩- غيث عاصي، المصدر السابق، ص٦٣؛
E Mansfield ; Economics Principles , prblemes and policies, MC Graw Hill Book Co.

٣٠- مصطفى حمارنة، الاقتصاد الأردني المشكلات والآفاق، ندوة مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان، ١٩٩٤، ص٢٠٦.

٣١- الوثائق الأردنية، المملكة الهاشمية، دائرة الاحصاء العامة، التقارير السنوية ٨٤، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩.

٣٢- موسى وماضي، تاريخ الأردن، المصدر السابق، ج٢، ص٥١٢.

٣٣- الوثائق الأردنية، وزارة التخطيط الأردنية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦-١٩٩٠، عمان، ١٩٩٠، ص٨٣-٨٤.

٣٤- غيث عاصي، المصدر السابق، ص٩٩.

٣٥- طالب عوض، السياسة النقدية والمتغيرات الاقتصادية الكلية الحقيقية في الأردن، مجلة الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، مج ٢٢، عدد ٤، عمان، ١٩٩٥، ص١٩٥٤؛ غيث عاصي، المصدر السابق، ص٧٥.

٣٦- موسى وماضي، تاريخ الأردن، المصدر السابق، ج٢، ص٥١٣.

٣٧- الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، الامانة العامة لجامعة الدول العربية التقدير الاقتصادي، القاهرة، ١٩٨٩، ص٢٩.

٣٨- رائد الهياجنة، المصدر السابق، ص٨١.
Rex Brynew ; Economic Criss and Post Rentier Democn atization In the Arab word The Case of Jordan , candian Journal of political science V.25 N.1 March 1992 p.87.

٣٩- زيد الرفاعي: ولد عام ١٩٣٦ في عمان، حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة هارفرد، وحاصل على شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، عمل في الديوان الملكي عام ١٩٦٤، أصبح سفيراً للأردن في بريطانيا عام ١٩٧٤، شكل أول حكومة

عام ١٩٧٣ ثم شكل الحكومة الثانية عام ١٩٨٥ وأجبر على الاستقالة عام ١٩٨٨ نتيجة للأزمة الاقتصادية. تولى رئاسة مجلس الأعيان عام ١٩٩٧، اعتزل العمل السياسي عام ٢٠٠٩. لقاء شخصي مع رئيس الوزراء الأسبق زيد الرفاعي في بيته في عمان بتاريخ ٢٠١٥/٥/٣.

٤٠- لقاء شخصي مع رئيس الوزراء الأردني الأسبق زيد الرفاعي.

41- Paul Rivlin & Shmnel Even. Political Stability In Arab states: Economic Causes and Consequences (Tel Aviv, Jaffee Center For strategic studies Jcss), 2004. p.37.

٤٢- رائد الهياجنة، المصدر السابق، ص٨١.

٤٣- موسى وماضي، تاريخ الأردن، المصدر السابق، ج٢، ص٥١٣-٥١٤.

44- Kamel Abdl Jaber and Schirin Fathi. The 1989 Jordanian - parliamentary station in orient 31ig Nr. LMaerz 1990.s. 69-70.

٤٥- غيث عاصي، المصدر السابق ص٨٣.

٤٦- منظمة الاقطار العربية المصدر للبترول، الصندوق العربي للانتماء الاجتماعي، صندوق النقد العربي-التقدير الاقتصادي العربي الموحد، بيروت، ١٩٩٠، ص٨٠.

٤٧- وزير الصناعة والتجارة الأردني، الاستراتيجية الاقتصادية واثارها الوطنية كلية الحرب الملكية الأردنية، عمان، ١٩٩٢، ص٢٠.

٤٨- الوثائق الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية، البنك المركزي الأردني، السيرة السنوية للأعوام ١٩٨٨، ١٩٨٩، عدة صفحات.

٤٩- الوثائق الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمين، الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية منذ عام ١٩٨٢-١٩٩٠، عمان، عدة صفحات.

٥٠- لقاء شخصي مع رئيس الوزراء الأردني الأسبق زيد الرفاعي.

٥١- علي محافظة، ابحاث واراء في تاريخ الأردن الحديث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨، ص٢٣٧ ؛ ونس الحرامشة، تطور الحياة السياسية في الأردن ١٩٢١-١٩٩٩ ودور جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، الأردن، ٢٠٠٦، ص١٢٠.

52- Rivlin & Even. Op Cit., P37.

٥٣- موسى وماضي، تاريخ الأردن، المصدر السابق، ج٢، ص٥١٢.

٥٤- ميسون عيسى، الاحتياطات الدولية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا-الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٤، ص٨٥-٨٦.

٥٥- موسى وماضي، تاريخ الأردن، المصدر السابق، ج٢، ص٥١٢.

٥٦- غازي صالح النهار، القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه ازمة الخليج العربي ١٩٩٠-١٩٩١، عمان، ١٩٩٤، ص٦٤؛ سهم عناد، المصدر السابق، ص ٦٥

٥٧- رائد الهياجنة، المصدر السابق، ص٨٤؛ محمد المقداد، الدور السياسي في توجيه الاقتصاد الأردني، دار الكتب للنشر، اربد،٢٠٠١، ص١٩.

٥٨- على محافظة، الديمقراطية المقيدة، المصدر السابق، ص٥٨.

٥٩- رائد الهياجنة، المصدر السابق، ص٨٤؛ علي محافظة، الديمقراطية المقيدة، المصدر السابق ص٦٩.

٦٠- عبد المجيد الشناق، المصدر السابق، ص٣٩٣.

٦١- علي محافظة، الديمقراطية المقيدة، المصدر السابق، ص٦٩.

kamel Abu Jaber and Schirin Fathi Op Cit., P. 70.

٦٢- الوثائق الأردنية، وزارة العمل الأردنية، التقارير السنوية ٨٤، ٨٦، ٨٩، عمان، ١٩٩١، عدة صفحات.

63- Baram Amatzia, No New Ferrite Crescent Iraqi Jordanian Relation 1968-1992 In Joseph Nevo and Ilan Pappe: Jordan In The Middle East The Making of A Pivotal State 1948-1988. (England, Frank Cass), 1994. P. 130.

٦٤- محمد ابو غنيمة، ملامح الحياة السياسية في الأردن منذ العشرينات وحتى التسعينات، عمان، ١٩٩٨،ص٢٦٧.

٦٥- موسى وماضي، تاريخ الأردن، المصدر السابق، ج٢، ص١٦٧.

66- Rivlin Paul & Even Shmnel, Op Cit., p. 38

٦٧- رجاء صبحي عقلة، تطور الحياة النيابية في الأردن ١٩٦٧-١٩٩٧ رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا-الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٢ ص١١٦؛ علي محافظة، الديمقراطية المقيدة، المصدر السابق، ص٧٥؛ رائد الهياجنة، المصدر السابق، ص٨٦.

٦٨- الملك حسين: ولد عام ١٩٣٥ في عمان، تلقى علومه الاولية في عمان، تخرج من كلية سانت هيرست العسكرية في بريطانيا، نودي به ملكا على الأردن ١٩٥٣، حكم الأردن قرابة نصف قرن تخللتها احداث من اهمها حرب ١٩٦٧. واحداث ١٩٧٠. توفي ١٩٩٩ ينظر: محمد العابد وسيف الدين حوالة، رحيل ملك ١٩٥٣-١٩٩٩، عمان، ١٩٩٩، ص٢٧-٣٤.

٦٩- سليمان موسى، تاريخ الأردن السياسي المعاصر، ١٩٦٧-١٩٩٥، عمان، ص١٦٧.

٧٠- ونيس الحرامشة، المصدر السابق، ص١٣٦؛ جون ووتر واخرون، ديمقراطية من دون ديمقراطي، بحوث الذروة الفكرية التي نضمها المعهد الايطالي، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٥، ص٢٥٢.

٧١- زيد بن شاكر: ولد في عمان عام ١٩٣٤، حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم العسكرية عام ١٩٥٥، أصبح ملحقاً عسكرياً عام ١٩٥٨ ثم رئيساً لهيئة الأركان عام ١٩٧٣، ثم القائد العام للقوات المسلحة عام ١٩٧٦، ثم أصبح رئيساً للوزراء نتيجة للأزمة الاقتصادية عام ١٩٨٩، ثم رئيساً للوزراء للمرة الثانية عام ١٩٩١. توفي عام ٢٠٠٢. ينظر: رشيد أو غيدا وعدنان بعيون، من هو الأردن، ٢٠٠٢، ص٢٥.

٧٢- هاني الحوراني، التجربة الديمقراطية في الأردن واقعها ومستقبلها، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، عمان، ١٩٩٧، ص٦٥٠.

٧٣- ملحق الصحيفة الرسمية، المملكة الأردنية الهاشمية، عدد ٣٨٤٨، ٨ تموز ١٩٨٩.

٧٤- رجاء صبحي، المصدر السابق، ص١٢٥.

٧٥- احمد عقلة الحسامي، الاحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب-جامعة الشرق الاوسط، عمان، ٢٠١٠، ص٥٥.

٧٦- رائد الهياجنة، المصدر السابق، ص٥٦؛ أحمد عقلة، المصدر السابق، ص٥٥-٥٦.

٧٧- حامد الدباس، انتخابات ١٩٨٩ حقائق وارقام، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، ١٩٩٣، ص١٧.

٧٨- موسى ستيوي ووائل داغستاني، المرأة الأردنية والمشاركة السياسية، عمان، ١٩٩٤، ص٢٢.

٧٩- سليمان موسى، تاريخ الأردن السياسي المعاصر، المصدر السابق، ص١٦٨.

80- K. Abu Jaber, S. Fathi Op Cit., P. 81.

٨١- سعد ابو دية، السياسة الأردنية في البيانات الوزارية، تحليل مضمون اربعين بيان وزاري مع نصوصها الكاملة (١٩٥٣- ٢٠٠٠)، عمان، ٢٠٠٣، ص٣٠٠-٣٠٩.

82- Quintion Wiktorowicz, The Limits of Democracy the Middle East. The case of Jordan. Middle East Journal. V. 53. No. 4, Autumn 1999. P. 608-609.

٨٣- هاني الحوراني واخرون، المسار الديمقراطي الأردني إلى اين، اعمال مؤتمر المسار الديمقراطي الأردني الواقع والافاق، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، ١٩٩٦، ص٦٧.

٨٤- ونسن الحرامشة، المصدر السابق، ص١٣٧؛ سلمان موسى، تاريخ الأردن السياسي المعاصر، المصدر السابق، ص١٦٨-١٦٩.

Summary

Jordan is one of the countries with limited resources. Therefore, its dependence on external financing has made the developmental inputs to that economy and the aspects of the country's annual budgets unclear, accompanied by the lack of monitoring role and poor government performance, especially in the formulation of economic strategies, Including the crisis that took place between 1988-1990, which greatly affected the Jordanian street, which soon crystallized claims that clearly contributed to the revival of new political concepts, the most important of which is the re-election of the parliamentary elections and the enactment of a set of laws that were absent for several decades. Of the most important parties law and laws relating to the various economic and social matters.